



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

كلمة السيد الوزير

خلال اللقاء التواصلي مع أعضاء شبكة التشاور المشتركة
بين الوزارات المعنية بمقاربة النوع بالوظيفة العمومية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة،
السيدات والسادة أعضاء الشبكة،
حضرات السيدات والسادة.

يشرفني في البداية أن أرحب بكم في هذا اللقاء التواصلي الذي يسعدني أن أعقده معكم بمناسبة احتفاء وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية باليوم العالمي للمرأة.

وأود بهذه المناسبة أن أتقدم لكم بأصدق التهاني على انخراطكم وعزمكم مواصلة بذل كل الجهد كفاعلات في مسارات تعزيز مقاربة النوع بالوظيفة العمومية والسعي بالأساس إلى تقليص الفوارق بين الرجال والنساء وتعزيز تواجد المرأة في مختلف المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية بما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية التي تسعى إليها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

فشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات تعتبر إحدى آليات التدبير الحديثة التي تم ابتكارها واعتمادها في تديروورش المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية وذلك منذ سنة 2010 والتي راكمت تجربة مهمة ورائدة في مجال التنسيق بين مختلف

القطاعات الوزارية، وتبادل التجارب بخصوص مقارنة النوع بالإدارة العمومية. مما جعلها نموذجا تم الاقتداء به على مستوى عدد من دول المنطقة.

فالشبكة ما فتأت تضاعف جهودها ومساهماتها بخصوص ورش المساواة بالوظيفة العمومية المؤطر على مستوى الدستور بالفصل 19 الذي أكد من خلاله المشرع على أهمية محاربة جميع أشكال التمييز وعلى تمتيع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الواردة فيه وفي الاتفاقيات والمواثيق الدولية كما صادق عليها المغرب، إلى جانب السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء وإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وإنني لأتابع نشاط الشبكة باهتمام كبير. سواء تعلق الأمر باجتماعاتها الشهرية أو الاجتماعات التقنية التي تعقدتها مع مكاتب الدراسات المتعاقد معها بشأن الأوراش المفتوحة المتعلقة بتنزيل استراتيجية المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية. وإنني لأثمن الدور الإيجابي الذي تقوم به في تتبع تنزيل مختلف الأوراش التي تم إطلاقها في هذا الخصوص وأذكر منها على سبيل المثال:

- المشاريع المندرجة ضمن الخطة الحكومية للمساواة في أفق 2017 – 2021 «إكرام 2» التي تندجم مع مضامين الاستراتيجية الوطنية لتوطيد مقاربة النوع بالوظيفة العمومية التي يتم تنزيلها وفق مقاربة شمولية تجمع بين البعد القانوني والتنظيمي والسلوكي.

- إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية لجعل السياسات العمومية والممارسات المرتبطة بالميزانية أكثر شفافية ونجاعة، من خلال الأخذ بعين الاعتبار النوع في تحديد الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالمشاريع أو العمليات التي تندرج ضمن برنامج النجاعة لكل قطاع.
- إنجاز دراسة حول مكانة النساء بمراكز المسؤولية في الوظيفة العمومية برسم سنة 2018. هذه الدراسة الهامة التي مكنت من الوقوف على مدى تطور وضعية النساء في مراكز المسؤولية، وتحديد العراقيل التي تحول دون ولوج النساء مراكز القرار. والتي سنحرص على ترجمة وتفعيل التوصيات الهامة التي افرتها من أجل تحسين وتعزيز مكانة المرأة في الوظيفة العمومية.
- دفتر تحملات النموذجي الذي تم إعداده لإقامة دور الحضانة بالإدارة العمومية على المستويين المركزي والجهوي. والذي يندرج كما تعلمون في إطار تحقيق المحور الثاني من استراتيجية تعزيز المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية الذي يهدف إلى وضع إجراءات تمكن من التوفيق بين حياة الموظفات والموظفين الشخصية والعملية.
- تفعيل مرصد مقارنة النوع بالوظيفة العمومية كألية يقظة استراتيجية تروم دعم عملية اتخاذ القرار من خلال توفير المعطيات والإحصائيات والدراسات الضرورية لصياغة سياسات عمومية في مجال النهوض بوضعية المرأة داخل الوظيفة العمومية.

■ إنجاز دراسة حول ترسيخ المساواة بين الجنسين في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية بالوظيفة العمومية بهدف تحديد الصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي، والأحكام المسبقة، ومظاهر غياب المساواة والسلوكيات الأكثر انتشارا في صفوف الموظفين من خلال اجراء بحث ميداني يهم جميع القطاعات الحكومية.

والجدير بالذكر أن الوزارة تولي عناية خاصة لورش تعزيز المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية وقد تم إدراجه ضمن مشاريع الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة التي اعتمدها الوزارة في أفق 2021 والتي تروم تطوير المرفق العام وضمان جودة الخدمات العمومية، وفق برنامج عمل واضح يستهدف إحداث أربع تحولات هيكلية على المستويات التنظيمية والتدبيرية والتخليقية والرقمية.

لا بد من التذكير، بهذه المناسبة، بأنه وبفضل الجهود المبذولة والمتواصلة فإن حضور المرأة بالإدارة العمومية أصبح يعرف تطورا ملموسا ومتواصلا. حيث أن نسبة التأنيث في الإدارة العمومية تعرف نسقا تصاعديا. إذ بلغت تقريبا 40% (39.8%). كما أن نسبة النساء الموظفات بمناصب المسؤولية ارتفعت إلى 23%.

أود في الختام أن أجدد لكم الشكر والتنويه بكل ما تقومون به من جهود ومساهمات قيمة في سبيل إرساء مقاربة النوع وتكريس المساواة بين الرجال والنساء بالوظيفة العمومية.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر والامتنان لجميع الفرقاء والفاعلين الذين يشتغلون معنا في هذا المجال وأخص بالذكر منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنتدى الفدراليات بكندا على مواكبتهم ودعمهم المتواصل لإنجاح هذا الورش الوطني الهام.

والسلام عليكم.